الدراسات الجغرافية

استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي
في العراق

الأستاذ الدكتور
مجيد حميد البدري
جامعة الكوفة- كلية الآداب

المدرس المساعد
نور الهدى صباح عطيه

استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي في العراق

Strategies for Achieving Food Security in Iraq

الأستاذ الدكتور
مجيد حميد البدري
جامعة الكوفة- كلية الآداب

Prof.Dr. Majeed Hamid AlBadri
University of Kufa- College of Arts
majeed.albdi@uokufa.edu.iq

المدرس المساعد
نور الهدى صباح عطيه

Assist. Lect. Noor Al-Huda Sabah Attia
Noorhudas.alajeely@student.uokufa.eda.iq

مستخلص:

تشير هذه الدراسة الى استراتيجيات الآمن الغذائي وتحليل التحديات التي تواجه العراق وسيادة الدولة من منظور جغرافي سياسي، وتهدف لمعرفة متطلبات الامن الغذائي وتأثيرها في سيادة الدولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وإيجاد الحلول المناسبة لها. يتضمن البحث ثالث مباحث الفصل اول الدليل النظري. وفي المبحث الثاني متطلبات تحقيق الآمن الغذائي في منطقة الدراسة، والمبحث الثالث التوقعات المستقبلية لقطاع الزراعة وآفاقه. توصل البحث الى ان العراق يعاني العديد من المشاكل والتحديات الي تعرقل وصول البلد الى مرحلة الاكتفاء الذاتي واعتماده على الدول اجنبية في تلبيه احتياجات السكان وهنالك حلول تساعد على الحد والتقليل منها للارتقاء بالدول المتقدمة.

الكلمات المفتاحية: الآمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي، التحديات، الاستراتيجية، الزراعة الحديثة، الموارد المائية، العراق، التنمية المستدامة.

Abstract:

This study refers to food security strategies and analyzes the challenges facing Iraq and the sovereignty of the state from a geographical and political perspective. It aims to know the requirements of food security and their impact
on the sovereignty of the state to achieve self-sufficiency and find appropriate solutions for them. The research includes three chapters: the first chapter is the theoretical guide. The second chapter is the requirements for achieving food security in the study area, and the third chapter is the future expectations for the agricultural sector and its prospects. The

them
to advance advance developed countries.

Keywords: Food security, self-sufficiency, strategic challenges, modern agriculture, water resources, Iraq, sustainable development.

research concluded that Iraq suffers from many problems and challenges that hinder the country from reaching the stage of self-sufficiency and its dependence on foreign countries to meet the
needs of the population. There are solutions that help To limit and reduce

المقدمة:

إن امن الغذائي هو أحد العناصر اساسية المرتبطة بسيادة الدول واستقلالها، ويشكل حلقة وصل حيوية بين الحكومات والشعوب. وضمان امن الغذائي أمر أساسي للاستراتيجيات المستقبلية للدول، نه يعكس قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات الغذائية لمواطنيها بشكل مستدام، ويعني امن الغذائي توفير السلع الغذائية اساسية بأسعار معقولة وجودة عالية. وفي ظل العولمة والتحديات العالمية، أصبحت قضايا امن الغذائي جزءا من مفهوم أوسع يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالتالي، لم يعد امن الغذائي مجرد عنصر من عناصر امن القومي، بل أصبح قضية تؤثر بعمق على السياسة الدولية وتوازن القوى بين الدول .وتبرز أهمية امن الغذائي عندما ننظر إلى تأثير نقص الغذاء على الاستقرار السياسي والاجتماعي. فامن الغذائي أمر محوري الاستدامة الدول، إذ يمكن أن يؤدي نقصه إلى عدم الاستقرار والفوضى وأحياناً إلى نزاعات مسلحة. وتظهر التحديات الغذائية جوانب أمنية خطيرة، مماثلة لتلك المتعلقة بالطاقة، ولكنها قد تكون أكثر حدة بسبب عدم وجود بدائل حقيقية للغذاء.

المبحث الأول

الدليل النظري للدراسة

أولا :مشكلة البحث:- ما التحديات التي تواجه الآمن الغذائي في العراق؟

ثانيا- فرضية البحث:- يواجه العراق العديد من التحديات التي تحد من تحقيق الآمن الغذائي.

ثالثا- هدف البحث:- تحليل الاستراتيجيات لتعزيز الآمن الغذائي في العراق لتحقيق الكتفاء الذاتي.

رابعا- حدود البحث:-

1- الحدود المكانية:- دولة العراق يقع العراق في شمال شرق الوطن العربي شمالا الى الجنوب الغربي من قارة آسيا ممتدا بين دائرتي عرض ٦-٢٩ — ٢٧-٣٧، وبين خطي طول 39-38 — 36-48 شرقاً، وتحده الدول المجاورة، من الشمال تركيا، ومن الجنوب الخليج العربي والكويت والمملكة العربية السعودية اما حدود العراق من الشرق الجمهورية

السالمية الإيرانية، ومن الغرب سوريا والأردن للعراق.
وتمثل الخريطة رقم (١) الحدود الإدارية

2- خريطة رقم (١) الحدود الإدارية لمنطقة الدراسة

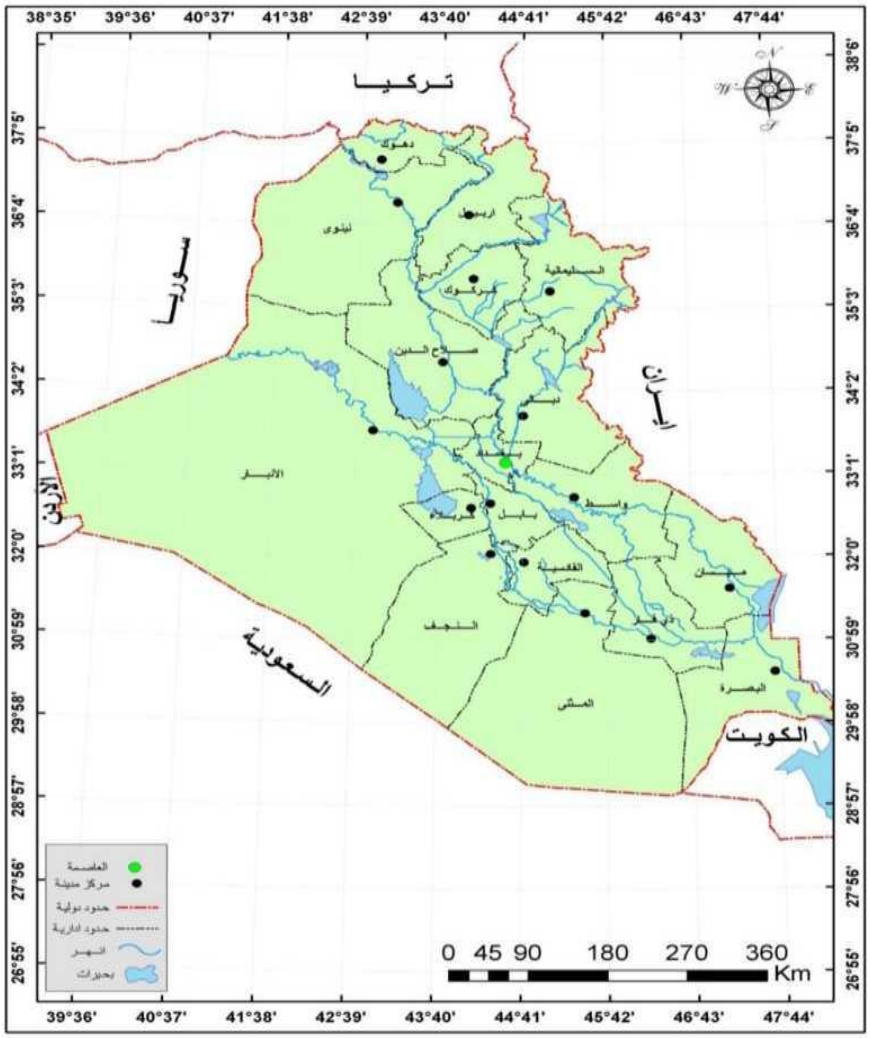

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الإدارية، ٢٠٢٠ .

3- الحدود الزمانية للبحث:- جمهورية العراق بعد عام ٢٠٠٣ .

المبحث الثاني

متطلبات تحقيق الآمن الغذائي في العراق

يعُرف امن الغذائي بأنه قدرة الدولة على تأمين الغذاء للمواطنين والمقيمين سواء كان ذلك بالإنتاج المحلي أو بالاستيراد الآمن غير المتذبذب والمتعرض لا لخطار من الخارج. ويعُد امن الغذائي شرطًا مُرتبطًا بالإمدادات الغذائية، وحصول افراد عليها[١].

اولا : – مؤشرات تحقيق الآمن الغذائي وفق معدلات التنمية المستدامة في العراق:

ولتحقيق امن الغذائي، يتعين على البلدان الاهتمام بمجموعة من المتطلبات اساسية لضمان تلبية احتياجات مواطنيها الغذائية بشكل فعال ومستدام. [٢] اولا ، يجب تعزيز الإنتاج المحلي من خلل دعم المزارعين وتطوير تكنولوجيات زراعية جديدة وزيادة الاستثمارات في البحث والتطوير الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ثانيا إن تحسين البنية التحتية الغذائية، مثل الطرق والمستودعات والمرافق اللوجستية، أمر ضروري لضمان كفاءة توزيع اغذية من مناطق الإنتاج إلى المستهلكين.

ثالثا. ينبغي وضع سياسات غذائية شاملة تدعم امن الغذائي،.

رابعا، هناك حاجة إلى أساليب زراعية تعزز تنوع المحاصيل.

خامساً، يتطلب التعاون الدولي تعزيز تبادل المعرفة والتقنيات الزراعية وتقديم الدعم للبلدان التي تواجه تحديات غذائية. [٣]

سادساً، تطوير نظم التمويل الزراعي وتقديم قروض ميسرة للمزارعين.

سابعاً، يجب تحسين إدارة الموارد المائية لضمان استخدامها المستدام.

ثامناً، الاستثمار في البحوث الزراعية واعتماد التكنولوجيا الحديثة لزيادة كفاءة الانتاج.

1–أساليب الزراعة الحديثة في العراق:

تشمل أساليب الزراعة الحديثة العديد من التقنيات المبتكرة التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية وتقليل الخسائر ،بما في ذلك الزراعة الذكية التي تعتمد على استخدام نظم المعلومات الجغرافية وأجهزة الاستشعار عن بعدلجمع البيانات، مما يمكّن المزارعين من اتخاذ قرارات مستنيرة. أما الزراعة المائية فهي بديل جذري للزراعة التقليدية، حيث تزُرع النباتات في محلول مغذٍ بدال من التربة، مما يقلل بشكل كبير من استهلاك المياه ويزيد من الغلة. ومن أكثر التطورات المثيرة في هذا السياق إدخال المحاصيل المعدلة وراثيا حيث تستخدم الهندسة الوراثية لتحسين مقاومة النباتات للأمراض والآفات وزيادة إنتاجيتها. وبالضافة إلى ذلك، تؤكد نظم الزراعة المستدامة على استخدام الموارد المتجددة والتقنيات الصديقة للبيئة، مثل الزراعة العضوية، التي تساهم في الحفاظ على التوازن البيئي.[٤]

أن العراق يواجه العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق امن الغذائي، بما في ذلك التغير المناخي الذي يؤدي إلى تغيرات غير مستدامة في أنماط هطول امطار ودرجات الحرارة، مما يؤثر سلبا على الانتاج الزراعي، فضال عن ندرة المياه التي تعد موردا حيويا ويعتمد العراق بشكل متزايد على المياه نتيجة للتغير المناخي والسياسات المائية للبلدان المجاورة. كما يعيق الإهمال في تطوير البنية التحتية الزراعية تطبيق اساليب الحديثة في العديد من المناطق. وترتبط السيادة الوطنية ارتباطا وثيقا بأمن الغذائي، فهي تعني القدرة على إدارة الموارد الداخلية بما يحقق الاستقلال الاقتصادي. ويمكن أن يساهم تطبيق اساليب الزراعية الحديثة في تعزيز السيادة الوطنية بطرق عدة. تساعد زيادة الإنتاجية على تقليل الاعتماد على السلع الغذائية المستوردة، مما يعزز قدرة العراق على تحقيق الاكتفاء الذاتي.[٥]

2-البنية التحتية للنقل وتسويق المحاصيل الزراعية:

ويواجه البلد مجموعة من التحديات المتعلقة بتوافر المنتجات الزراعية وتوزيعها. ومن الضروري أن تتضمن استراتيجيات تحقيق امن الغذائي استثمارات استراتيجية تهدف إلى تحسين البنية التحتية للنقل وتطوير نظام تسويق متكامل. وهذا يضمن الوصول الفعال للمحاصيل إلى المستهلكين، مما يعزز السيادة الوطنية ويعزز الاستقرار الاقتصادي . ويواجه العراق تدهورا حادا في هذه البنية التحتية نتيجة سنوات من الصراع [٦]والحرب، امر الذي ساهم في تردي حالة الطرق والممرات التجارية، مما يعيق حركة المحاصيل من المناطق الزراعية إلى اسواق. نحن بحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لتوفير وسائل نقل مناسبة لتقليل خسائر المحاصيل أثناء النقل. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي استخدام الشاحنات المبردة لنقل الفواكه والخضروات إلى تحسين جودة المنتجات الزراعية والمساعدة في جعلها أكثر قدرة على المنافسة في اسواق المحلية والدولية. [٧]

يمكن استخدام المنصات الإلكترونية لتسهيل بيع المحاصيل وتوفير معلومات دقيقة عن أسعار ومواعيد الزراعة. كما يمكن تطوير تطبيقات الهواتف الذكية لتحذير المزارعين من أفضل أوقات لتسويق محاصيلهم، مما يعزز قدرتهم على اتخاذ قرارات تجارية مستنيرة. وتساعد هذه التحسينات من تقلل الاعتماد على الواردات الغذائية. يمكن للعراق أن يعزز قدرته على إنتاج الغذاء وتلبي احتياجات مواطنيه، مما يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في مواجهة التحديات الراهنة. إن الفهم الجيوسياسية لهذه ابعاد يعزز صياغة سياسات أكثر فاعلية تدعم التنمية المستدامة وامن الغذائي في البالد، مع التركيز على مؤشرات مثل الاكتفاء الذاتي في الإنتاج، وتقليل الفاقد أثناء النقل، وتحسين

الوصول إلى اسواق المحلية والدولية.[٨]

3-ازمة نقص المياه وتداعياتها في العراق:

تشير الدراسات إلى أن أجزاء واسعة من اراضي العراقية مهددة بفقدان خصوبتها نتيجة الجفاف وقلة المياه. وهذه المشكلة ال تقتصر على الزراعة ، تشير المؤشرات إلى ارتفاع ملحوظ في أسعار اسماك، مما يحرم اسر ذات الدخل المنخفض من الوصول إلى هذه المادة الغذائية اساسية. وبالتالي، فإن الفئات الضعيفة من المجتمع هي اكثر تضررًا من هذه اوضاع، يتوجب على الحكومة والجهات المعنية اتخاذ تدابير استراتيجيات فعالة لمواجهة هذه ازمة وتحسين إدارة الموارد المائية، وتطوير البنية التحتية للري، وتحديث أساليب الزراعة لتكون أكثر كفاءة في استخدام المياه. كما أنه من الضروري تعزيز الاستثمارات في قطاع مصايد اسماك عبر تطبيق تكنولوجيات مبتكرة تضمن استدامتها وتساعد على الحفاظ على التوازن البيئي في المسطحات المائية. [٩] لذا فإن معالجة أزمة نقص المياه وما ينتج عنها من تبعات تستلزم تنسيقاً وجهوداً جماعية من جميع اطراف المعنية.

جدول (١) التغيرات في الموارد المائية من عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠٢٣

السنة	الموارد المائية (مليون متر مكعب)	مقدار التغير في الموارد (مليون متر مكعب)	المساحات الزراعية المصابة بتصحر (للف هكتار)	مقدار التغير في المساحات (للف هكتار)	الثروة السمكية (الف طن)	مقدار التغير في الثروة (ألف طن)
2003	1000	-	500	-	150	-
2004	980	-20	520	20	145	-5
2005	960	-20	540	20	140	-5
2006	940	-20	560	20	135	-5
2007	920	-20	580	20	130	-5
2008	900	-20	600	20	125	-5
2009	880	-20	620	20	120	-5
2010	860	-20	640	20	115	-5
2011	840	-20	660	20	110	-5
2012	820	-20	680	20	105	-5
2013	800	-20	700	20	100	-5
2014	780	-20	720	20	95	-5
2015	760	-20	740	20	90	-5
2016	740	-20	760	20	85	-5
2017	720	-20	780	20	80	-5
2018	700	-20	800	20	*75*	-5
2019	680	-20	820	20	70	-5
2020	660	-20	840	20	65	-5
2021	640	-20	860	20	60	-5
2022	620	-20	880	20	55	-5
2023	600	-20	900	20	50	-5

المصدر: وزارة الموارد المائية، بيانات غير منشورة، بيانات الإحصائية السنوية من عام ٢٠٠٣-٢٠٢٣م .

الشكل (١) : التغيرات في الموارد من عام حتى ٢٠٢٣ .

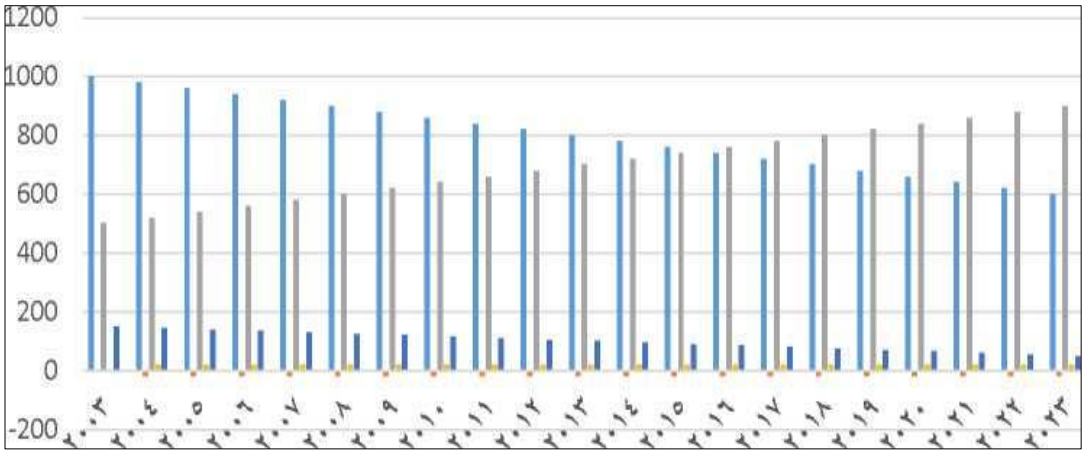

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (١)

يتضح من الجدول أن الموارد المائية شهدت انخفاضًا مستمرًا على مدى عشرين عامًا، من ١٠٠٠ مليون متر مكعب في والشكل البياني عام ٢٠٠٣ إلى ٦٠٠ مليون متر مكعب في عام ٢٠٢٣. يظُهر هذا الاتجاه اتجاها سلبيا واضحاً، حيث تنخفض الموارد المائية بمعدل ثابت يبلغ ٢٠ مليون متر مكعب سنويا يشير هذا الانخفاض المتزايد إلى وجود ضغط كبير على المياه بسبب زيادة الاستهلاك والتحولات المناخية المحتملة. ومن العوامل التي قد تساهم في هذا التراجع الجفاف وارتفاع درجات الحرارة وزيادة عدد السكان. أما فيما يتعلق بالمساحات الزراعية المتأثرة بالتصحر، فيظهر الجدول زيادة مطردة، من 500,000هكتار في عام ٢٠٠٣ إلى ٩٠٠،٠٠٠ هكتار في عام ٢٠٢٣. وهذا يعني زيادة

قدرها 400,000 هكتار خلال هذه الفترة. وفي كل عام، كانت هناك زيادة مطردة قدرها ٢٠،٠٠٠ هكتار. وتشير هذه الزيادة إلى تفاقم التصحر، مما يعكس تراجع القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية، امر الذي قد يؤثر سلبا على الزراعة وامن الغذائي في البالد.

ان الثروة السمكية مؤشر آخر على الصحة البيئية للموارد المائية. ووفقا للجدول، هناك أيضا انخفاض مطرد في الثروة السمكية التي انخفضت من ١٥٠،٠٠٠ طن في عام ٢٠٠٣ إلى ٥٠،٠٠٠ طن في عام 2023. وهذا يمثل

انخفاضًا قدره ١٠٠،٠٠٠ طن، أي بمعدل انخفاض سنوي قدره ٥،٠٠٠ طن. قد يكون هذا الانخفاض مرتبطا بانخفاض الموارد المائية، حيث تؤثر نوعية وكمية المياه المتاحة على تربية اسماك ومصايد اسماك. وتعطي البيانات الواردة في الجدول صورة واضحة عن التأثير السلبي للتغيرات البيئية والموارد على الزراعة ومصايد اسماك. فانخفاض الموارد المائية من جهة، وتزايد المساحات الزراعية المتأثرة بالتصحر، إلى جانب تراجع الثروة السمكية من جهة أخرى، كلها تشير إلى استمرار الضغوط على النظام البيئي والزراعة، وينبغي على صانعي السياسات البحث عن حلول مبتكرة لإدارة الموارد المائية بفعالية، وتعزيز تقنيات الزراعة المقاومة للجفاف، ووضع استراتيجيات للحفاظ على الثروة السمكية.(١٠)

4-القوانين والتشريعات المساهمة في تحقيق الآمن الغذائي:

أصبح تحقيق امن الغذائي ضرورة ملحة في ظل التحديات السياسية وامنية التي تشهدها البالد منذ عام 2003. [11]ويتطلب هذا الوضع دراسة متأنية للجهود القانونية والتشريعية التي بُذلت لتحقيق امن الغذائي على مدى العقدين الماضيين. ومنذ عام ٢٠٠٣، تم اعتماد مجموعة من القوانين والتشريعات لدعم وتعزيز امن الغذائي في العراق. من بينها قانون وزارة الزراعة رقم ١٣ لسنة ٢٠١٦ وهو قانون رائد يهدف إلى تطوير القطاع الزراعي وتعزيز الإنتاج المحلي من خلال تشجيع المزارعين على زراعة المحاصيل الاستراتيجية ودعم الإنتاج الحيواني. وتساهم هذه التدابير في الاعتماد على الذات، وهي خطوة ضرورية نحو تحقيق امن الغذائي المستدام.(١٢)

كما يلعب قانون الاستثمار الزراعي دورا رئيسيا في جذب الاستثمارات إلى القطاع الزراعي، حيث يوفر تسهيلات إدارية ومالية للمستثمرين. ويمكن أن يسهم هذا التوجه نحو جذب الاستثمارات في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين جودة الغذاء. تم اعتماد قوانين بشأن التغذية والصحة العامة لضمان سالمة الغذاء. وتعزز هذه القوانين مفهوم امن الغذائي مع التركيز على الصحة العامة، حيث تسعى إلى حماية المواطنين من مخاطر الغذاء غير الآمن وتوفير تغذية سليمة وآمنة. تعمل القوانين الزراعية كأداة لتحقيق الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى تعزيز الإنتاجية وتقليص الفجوة الغذائية. تلعب البنية التحتية الملائمة، بما في ذلك مرافق التخزين والتجهيز، دورًا مهمًا في دعم المزارعين وزيادة قدرتهم التنافسية في السوق المحلية.(١٣)

تظُهر التجربة القانونية والتشريعية المتعلقة بأمن الغذائي في العراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٢٣ أهمية معالجة التحديات الزراعية والإنتاجية بطرق متكاملة.

جدول (٢): القوانين والتشريعات الخاصة بتحقيق الآمن الغذائي

الستة	سوء اسراع	الآليات المستخدمة	النتائج المحققة	التحديات
2003	قانون وزارة الزراعة	تحسين إنتاجية المحاصيل، تقديم الدعم الفني	زيادة الإنتاج المحلي للغذاء بنسبة 10%	عدم توفر التمويل الكافي
2005	قانون .حماية المستهلك	تعزيز مراقبة الجودة ومراقبة الأسعار	تحسين نوعية المواد الغذائية	عدم التزام بعض التجار بالقوانين
2008	استراتيجية الأمن الغذائي	إدخال تنويع المحاصيل، التنمية الزراعية	خفض الاعتماد على استيراد المواد الغذائية	انعدام التنسيق بين الوزارات المختلفة
2010	قانون تنظيم الأسواق	تنظيم الأسواق المحلية، توفير تسهيلات للحرفيين	زيادة الوصول إلى الأسواق	عدم وجود بنية تحتية كافية
2012	قانون دعم الباحثين الزراعيين	دعم المشاريع المحمية؛ تشجيع الابتكار	تحسين أساليب الزراعة	ضعف التمويل المخصص للبحث العلمي
2015	قانون تشجيع الاستثمارات الزراعية	تقديم .حوافز للمستثمرين المحليين	زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي	عدم استقرار الوضع الأمني والاقتصادي
2017	قانون الأمن الغذائي	إنشاء هيئات مختصة لتنسيق الجهود	خطة استراتيجية لتحسين الأمن الغذائي	التحديات الأمنية والسياسية
2019	قانون حماية الموارد الطبيعية	تنظيم استغلال الموارد المائية والزراعية	تحسين إدارة الموارد الطبيعية	الفساد الإداري، ضعف التشريعات المفعلة
2020	سياسة الدعم المالي للزراعة	تقديم قروض ميسرة للفلاحين	زيادة الإنتاج المحلي بنسبة ١٥%	عدم الوصول إلى الفلان المستهدفين
2022	مشروع تطوير الصادرات الزراعية	تحسين جودة المنتجات، تسويق داخلي وخارجي	زيادة الصادرات الزراعية بنسبة ٢٠%	مواجهة المنافسة الدولية
2023	استراتيجية التكيف مع المناخ	استخدام تقنيات الزراعة المستدامة	تحسين مرونة القطاع الزراعي	نقص الوعي بأهمية التكيف مع التغيرات المناخية

المصدر: جاسم السعدي، امن الغذائي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق ، دار الكتب العلمية ، العراق ،2020،ص٥٢.

تعتبر القوانين والتشريعات الزراعية أداة محورية في إدارة الموارد الغذائية وضمان امن الغذائي. تهدف

إلى تلبية احتياجات المواطنين والمساهمة في التنمية المستدامة. يتضح لنا أن قانون وزارة الزراعة لعام 2003 كان أول محاولة رسمية لتحسين إنتاجية المحاصيل وتعزيز الدعم الفني للمزارعين، مما أدى إلى زيادة الإنتاج المحلي بنسبة ١٠%. وكانت هذه الزيادة خطوة نحو تقليل الاعتماد على الاستيراد، إلا أن ضعف التمويل حال دون تحقيق اهداف المرجوة بشكل كامل. وأعقب ذلك قانون حماية المستهلك في عام ٢٠٠٥، الذي عزز ضوابط الجودة واسعار ولعب دورًا إيجابياً في تحسين جودة المواد الغذائية.

ذلك، استمرت مشكلة استيراد السلع منخفضة الجودة بسبب عدم التزام بعض التجار بالقوانين .عندما تم الإعلان عن استراتيجية امن الغذائي في عام ٢٠٠٨، تم وضع برنامج شامل لتنويع المحاصيل والتنمية الزراعية، لكن غياب التنسيق بين الوزارات حال دون التنسيق المؤسسي المطلوب. وفي وقت الحق، أدى قانون تنظيم اسواق لعام ٢٠١٠ إلى تحسين تنظيم اسواق المحلية وزيادة فرص وصول المزارعين إليها، إلا أن الافتقار إلى البنية التحتية اللازمة أعاق انخفاضًا كبيرًا في استيراد السلع.[١٤] كان قانون دعم الباحثين الزراعيين لعام ٢٠١٢ خطوة مهمة لتعزيز البحث والابتكار الزراعي، لكن نقص التمويل حال دون تحقيق نتائج ملموسة على المدى القصير. وفي عام ٢٠١٥، أدى قانون تشجيع الاستثمار الزراعي إلى تحسين مناخ الاستثمار الزراعي وزيادة الاستثمارات في هذا القطاع.

وفي عام ٢٠١٧، بُذلت جهود جديدة من خلال قانون امن الغذائي الذي أنشأ هيئات متخصصة لتنسيق

الجهود وتحسين الوضع الغذائي، ولكن ظل عدم الاستقرار امني والسياسي يمثل تحديا كبيرًا. ركز قانون حماية الموارد الطبيعية لعام ٢٠١٩ على تنظيم استغلال الموارد المائية والزراعية.

وأدت سياسة الدعم المالي للزراعة في عام ٢٠٢٠ إلى تقديم قروض ميسرة للمزارعين، مما أدى إلى زيادة الإنتاج المحلي بنسبة ١٥ في المائة. وهدف مشروع تنمية الصادرات الزراعية في عام ٢٠٢٢ إلى تحسين جودة المنتجات وتوسيع نطاق تسويقها، لكن التحديات التي فرضتها المنافسة الدولية استلزمت استيراد السلع لتعويض الفجوات.[١٥] في عام ٢٠٢٣، تم تقديم استراتيجية التكيف مع المناخ بهدف تعزيز التقنيات الزراعية المستدامة. ومع ذلك، فقد أثر نقص الوعي وغياب التدابير الفعالة في هذا المجال سلبًا على القدرة التنافسية للزراعة المحلية وتقليل الاعتماد على الواردات .من الضروري أن يعمل صانعو السياسات على

تحسين اطر التشريعية وتعزيز الاستثمارات وزيادة الوعي بأهمية امن الغذائي لضمان مستقبل زراعي مستدام يتماشى مع أهداف التنمية الوطنية.[١٦]

الشكر رقم (١) تحليل التشريعات وتأثيرها على استيراد السلع في العراق

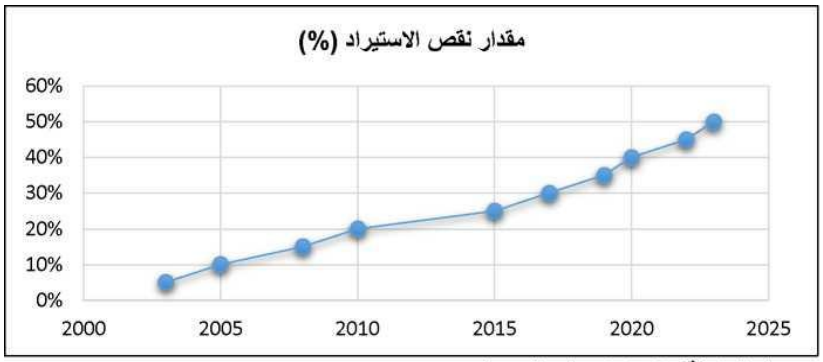

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول(2).

وقد أظهرت البيانات الرسمية اتجاها واضحا نحو تقليل الاعتماد على الاستيراد في العراق، حيث ارتفع معدل نقص الواردات من ٥% في عام ٢٠٠٣ إلى ٥٠% في عام ٢٠٢٣. وتشير هذه الزيادة المستمرة إلى فعالية القوانين واللوائح المعتمدة لتعزيز الإنتاج المحلي، خاصة في قطاعات متعددة منها المحاصيل الزراعية والسلع الصناعية .

في القطاع الزراعي تعد المحاصيل مثل الحنطة وارز والخضروات والفواكه والحبوب من بين السلع التي شهدت أكبر انخفاض في الواردات، مما يدل على نجاح الجهود المبذولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي. ويعكس هذا النجاح التحسن الملحوظ في اداء الزراعي وتأثير السياسات في هذا المجال. بالضافة إلى ذلك، سجلت السلع الصناعية أيضا نسبة عالية من نقص الواردات مما يعكس التحسن الواضح في الإنتاج المحلي والتجاه المتزايد نحو الاعتماد على المنتجات المحلية مما يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني.[١٧] وقد تم اعتماد مجموعة من الاستراتيجيات الفعالة لتحقيق هذه النتائج، حيث لعبت الحوافز المالية ومراقبة الجودة وتشجيع الاستثمار دورا محوريا في تعزيز قدرة الإنتاج المحلي على تلبية احتياجات السوق. وقد تمكن العراق من خلال هذه الآليات من زيادة إنتاجية المحاصيل المحلية، مما ساهم في تحقيق امن الغذائي وتحسين نوعية حياة المواطنين. وعموماً، تؤكد الاتجاهات الواردة في الجدول أن العراق

تمكن من الحد تدريجيا من اعتماده على الواردات وتحقيق تحسن ملحوظ في القدرة الإنتاجية للعديد من السلع اساسية. ومع ذلك، فإن استدامة هذه النتائج تتطلب معالجة التحديات القائمة لضمان استدامة التقدم في مجال امن الغذائي وتعزيز الاقتصاد الوطني.. (١٨)

5-دور الاستهلاك المحلي وعدم الاكتفاء بها وكيفية تأثيره على تحقيق الأمن الغذائي في العراق

نجد أن استهلاك السلع المحلية ركيزة أساسية في تحقيق الاكتفاء الذاتي. إلا أن الواقع مختلف تماماً، حيث يعاني العراق من نقص في الاكتفاء الذاتي مما يؤثر بشكل مباشر على أمنه الغذائي. يجب أن نتحدث أوال عن الاستهلاك المحلي وكيف يلعب دورا في الاقتصاد الوطني. عند شراء المنتجات المحلية، ال يقتصر امر على دعم المزارعين وأصحاب اعمال الصغيرة فحسب، بل يساعدهم أيضًا في تقليل الاعتماد على السلع المستوردة التي يمكن أن تتأثر بأسعار العالمية وتقلباتها. بالضافة إلى ذلك، يعزز الاستهلاك المحلي الهوية الثقافية ويعزز تراثنا الغذائي. (١٩) فعندما ال يتم تخصيص موارد كافية لتطوير الزراعة المحلية، يتراجع الإنتاج المحلي، ويتجه الناس بطبيعة الحال إلى السلع المستوردة. وهذا يؤدي إلى فجوة كبيرة بين ما يحتاجه السوق وما يتم إنتاجه محلياً. فالعديد من المزارعين في العراق يواجهون صعوبات في الوصول إلى اسواق بسبب الطرق غير المعبدة والفيضانات والمشاكل اللوجستية التي تعيق حركة البضائع. وبالتالي، حتى لو كانت منتجاتهم جيدة، فقد ال تصل إلى المستهلكين في الوقت المناسب، مما يؤدي إلى فقدان هذه المنتجات أو زيادة فسادها. (٢)

نشهد باستمرار ارتفاعا في أسعار المواد الغذائية المستوردة، خصوصا في أوقات ازمات أو النزاعات. وعندما نعجز عن الاستيراد بسبب العقوبات أو ازمات العالمية،. يجب على الحكومة تقديم الدعم الكافي للمزارعين من خلال القروض وتطوير البنية التحتية وتوفير المدخلات الزراعية مثل البذور واسمدة. كما يمكن أن تلعب الاستثمارات في التكنولوجيات الجديدة دورا في زيادة الإنتاجية.(٢٠) ويمكن تحقيق ذلك من خلال حملات التوعية التي توضح أهمية الاستهلاك المحلي وفوائده العديدة. علينا أن نعمل معا من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل للعيش في ظروف أفضل وتحقيق حياة كريمة للجميع ، تشير الإحصاءات من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٢٣ إلى أن الاستهلاك المحلي في العراق قد تذبذب بشكل كبير خلال العقدين الماضيين.

الجدول (٣): الاستهلاك المحلي في العراق

الستة	نوع السلعة	حجم الاستهلاك (طن)	حجم الاستيراد(طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي(%)
2003	الحبوب	4,500,000	1,200,000	*77*
2005	الخضروات	2,300,000	500,000	82
2010	اللحوم	800,000	700,000	53
2015	الألبان	1,200,000	600,000	*67*
2020	الزيوت	900,000	1,000,000	45
2023	السكر	500,000	1,300,000	38

المصدر: جاسم السعدي، امن الغذائي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق ، دار الكتب العلمية ، العراق ،202،ص٥٦ .

من هذا الجدول، يمكننا أن نرى أن معدل الاكتفاء الذاتي للعراق قد انخفض على مر السنين. على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٣، كان معدل الاكتفاء الذاتي من الحبوب ٧٧%، بينما انخفض بشكل كبير في عام ٢٠٢٣ إلى ٣٨% بالنسبة للسكر. يعكس هذا الانخفاض التحديات التي تواجه الزراعة المحلية في العراق، مثل فقدان اراضي الزراعية وانتشار العديد من المشاكل الاقتصادية. فقد شهد العراق على مدى السنوات الماضية تقلبات سياسية واحتلالات واضطرابات أثرت على استقرار النظام الغذائي. بالضافة إلى ذلك، فإن استمرار الاعتماد على الواردات قد يضع العراق في وضع اقتصادي هش مع تقلب أسعار السلع اساسية في اسواق العالمية.

6-دور البطاقة التموينية في تحقيق الاكتفاء الذاتي :

استحدثت البطاقة كجزء من الإجراءات الحكومية لتعزيز قدرة المواطنين على الحصول على المواد الغذائية اساسية بأسعار معقولة. وقد تم تطوير هذا النظام بعد عام ٢٠٠٣، وهو العام الذي شهد تغيرا جذريا في المشهد السياسي والاقتصادي في العراق، نتيجة الاحتلال امريكي وتداعياته على البنية التحتية والمجتمع. [٢١] وتشمل هذه المواد عادة ارز والدقيق والسكر والزيت والبقوليات وغيرها من المواد اساسية التي تساعد في إطعام اسر العراقية. ووفقا إحصاءات وزارة التجارة العراقية، يتم توزيع هذه المواد بشكل دوري على اسر، مما يساعد على تحقيق مستويات مقبولة من امن الغذائي [٢٢] وقد كانت الحاجة إلى نظام البطاقة التموينية بالغة اهمية

بعد عام ٢٠٠٣، حيث أدى الصراع المستمر والفوضى السياسية إلى تراجع نمو الاقتصاد العراقي وزيادة معدلات الفقر والبطالة. ولهذا السبب، كان من الضروري أن توفر الحكومة العراقية اسس التي تضمن استمرار حياة الناس اليومية رغم الظروف المحيطة. تشير الإحصاءات إلى أن عدد اسر المستفيدة من البطاقة التموينية قاقترب من حوالي ٣٠ مليون عراقي، مما يعني أن النظام يغطي شريحة واسعة من المجتمع العراقي [٢٣]

ان كمية ونوعية هذه المواد ليست متساوية دائمًا بين المحافظات المختلفة. بين المناطق الحضرية وسكان الريف هنالك نقصا في بعض المواد اساسية. هذا الاختلاف في التوزيع يؤثر سلبا على توازن الاكتفاء الذاتي في البالد. [٢٤] ويرتبط توافر الغذاء ارتباطا مباشرا بالاستقرار الاجتماعي والسياسي، حيث يمكن أن يؤدي نقص الغذاء إلى تفاقم ازمات الاجتماعية وزيادة التوترات ويمكن اعتبار البطاقة التموينية توفير الدعم للمحتاجين وتقليل الاضطرابات المحتملة. [٢٥]

وقد تم إطلاق برنامج البطاقة التموينية في عام ٢٠٠٣ كبديل ضروري لدعم اسر العراقية، مما يعكس تحولا ملحوظا في طريقة توزيع السلع الغذائية على مدى عشرين عاماً، امر الذي ساهم بشكل واضح في تعزيز الأمن الغذائي. ولذلك، من الضروري إجراء تحليل دقيق للآثار المختلفة للمواد الغذائية المقدمة من خلال هذا البرنامج وكيف ساهمت في تطور وضع امن الغذائي. بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٢٣، تم توزيع مجموعة واسعة من المواد الغذائية. في السنوات الأولى، كان التركيز بشكل رئيسي على عدد قليل من السلع الأساسية مثل الأرز والسكر، ولكن مع مرور الوقت، وسعت الحكومة نطاق المواد لتشمل مجموعة متنوعة من السلع مثل العدس والخضروات والمعكرونة. يعكس هذا التطور التدريجي وعياً متزايداً بأهمية توفير نظام غذائي متوازن للمواطنين. وقد أدى إدراج فئات جديدة من المواد الغذائية، مثل الفواكه والخضراوات والأطعمة المعلبة، إلى تحسين القيمة الغذائية لمحتوى البطاقة التموينية، مما أدى إلى تعزيز التغذية الصحية والمتكاملة.

تظُهر التجارب، ال سيما خلال جائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠، كيف لعب برنامج البطاقة التموينية دورًا محوريا في ضمان الأمن الغذائي رغم الظروف الصعبة. استمر توزيع المواد الغذائية خلال هذه الأوقات الصعبة، مما ساعد الأسر على التغلب على التحديات المالية والمعيشية .[٢٦] إن إدراج مواد مثل الشوفان والفاكهة والمشروبات الصحية يعزز جودة الحياة ويساعد على الحد من الأمراض المرتبطة بسوء التغذية، وبالتالي تعزيز الصحة العامة للمجتمع. يظُهر تحليل جدول المواد الموزعة من خلال البطاقة التموينية من عام ٢٠٠٣ إلى عام

٢٠٢٣ تأثيرا مباشرا وإيجابيا على امن الغذائي في العراق. ويمكن القول بأن التنوع في المواد الغذائية ساهم في تعزيز الاكتفاء الذاتي وتحسين صحة المواطنين. إن تحقيق امن الغذائي ال يقتصر على توفير الغذاء فحسب، بل يتعلق أيضا بتعزيز صحة المجتمع والنمو الاقتصادي، مما يساهم في بناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.(٢٧)

الجدول(٤): توزيع المواد الغذائية والسلع الأساسية في العراق

الستة	المواد الغذائية الموزعة	السلع الأساسية	الملاحظات
2003	الرز	سكر، زيت، حممن، شعير	بداية برنامج البطاقة التموينية بعد
2004	الطحين	سكر، زيت نباتي، عدس	استمرار توزيع المواد الغذائية
2005	الأرز، العدس، المكرونة	سكر، زيت، حليب مجفف	توسيع قاعدة' المواد الموزعة
2006	الأرز، الطحين، زيت، سكر	حليب، عدس	ضبط الجودة' وزيادة' الكميات
2007	الأرز، سكر، زيت، طحين	معجون طماطم، فاصوليا	إدخال مواد جديدة' في البطاقة
2008	الأرز، سكر، زيت، عدس، طحين	بطاطس، زيت عباد الشمس	حفظ التوازن في توزيع السلع
2010	الأرز، سكر، زيت، طحين، عدس	حليب، مكرونة	حسين آليات التوزيع وضمان الوصول
2015	الأرز، سكر، زيت، طحين، عدس	معجنات، وخضروات معلبة	إدخال المزيد من الأصناف لحسين
2018	الأرز، سكر، زيت، طحين، عدس، فاصوليا	توابل، شاي	تعزيز التنوع في اسلع الموزعة
2020	الأرز، سكر، زيت، طحين، حليب	عدس، مكرونة، معجون طماطم	مواجهة تأثيرات جائحة كورونا على توزيع

المصدر: من عمل الطالبة بالاعتماد على بيانات تقرير وزارة التجارة٢٠٢٢ .

7-متطلبات المخصصة الأنتاج الغذاء:

يعتمد البلد بشكل متزايد على الواردات الغذائية، مما يشكل تهديدا مباشرا لألمن الغذائي. ويرتبط مستوى هذه الواردات ارتباطا وثيقا بعائدات تصدير النفط الخام، مما يجعل العراق عرضة للتقلبات في سوق النفط العالمية، يجب على الحكومة أن تتخذ خطوات جادة ومنهجية لتطوير القطاع الزراعي فالزراعة أكثر من مجرد مصدر للغذاء؛ فهي اساس الذي تقوم عليه جميع انشطة الاقتصادية اخرى. لذلك من الضروري أن تكون وزارة الزراعة العراقية على استعداد لتوظيف جميع الوسائل واساليب المتاحة لضمان تعزيز القطاع الزراعي.

ويتطلب التخطيط الزراعي الفعال إجراء تحليلات شاملة للموارد المتاحة، مثل اراضي والمياه والبذور واسمدة. بالضافة إلى ذلك، فإن فهم ديناميكيات السوق واحتياجات المستهلكين أمر حيوي لتكييف الانتاج مع الواقع. وهذا يتطلب استراتيجيات واضحة لزيادة الانتاجية الزراعية من أجل تلبية الطلب المتزايد على السلع الغذائية[٢٨]، ويشمل ذلك تحسين أساليب الزراعة وتطوير الخدمات اللوجستية. ومن الضروري أن تسعى المؤسسات ذات الصلة إلى توفير التعليم والتدريب المستمرين للمزارعين، وتيسير اعتماد التقنيات الحديثة وأساليب الانتاج المحسنة. ويتطلب تحقيق ذلك تعاونا فعالا بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى توفير الدعم المالي والتقني للمزارعين وتعزيز حقوقهم[٢٩]

تتطلب التحديات الغذائية سياسات تعزز أهمية الزراعة المستدامة، من أجل تحقيق التوازن بين إنتاج الغذاء والحفاظ على البيئة. وينبغي أن تركز المؤسسات الزراعية على الحد من اثر البيئي من خلال استخدام تقنيات الزراعة العضوية واسمدة الطبيعية، فضال عن حماية التنوع البيولوجي. ولتحقيق إنتاج غذائي فعال، يجب أن يتضمن الإطار المؤسسي قوانين ولوائح تدعم الزراعة المستدامة وتعزز الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي.

فعلى الرغم من الموقع الجغرافي الحيوي للعراق، إلا أن النزاعات الداخلية والطائفية التي عانى منها أثرت بشكل كبير على مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك امن الغذائي. إن أية استراتيجيات للتنمية الزراعية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي لموارد المياه واراضي، فضال عن معوقات النزاع والقضايا امنية .[٣٠] ويتطلب التصدي للتحديات الغذائية التي تواجه العراق استجابة شاملة ومتعددة ابعاد، مع وضع تنمية القطاع الزراعي على رأس قائمة اولويات. وينبغي تصميم السياسات الزراعية من أجل، الانتاج الغذائي الكافي. لكن امر ال يتوقف عند الزراعة النباتية؛ فالثروة الحيوانية تلعب دورا حيويا في تحقيق امن الغذائي. فاللحوم واسماك والدواجن مصادر غنية بالبروتين والمغذيات اساسية، مما يساهم في صحة المجتمع ورفاهيته. ويجب أن تتضافرالجهود الرامية إلى تعزيز الانتاج الزراعي مع تنمية الثروة الحيوانية لتحقيق توازن فعال في النظام الغذائي. ويمكن القول إن إنتاج الغذاء الكافي يتطلب نهجا شاملا يجمع بين تعزيز القدرة الانتاجية للزراعة والثروة الحيوانية مع ضمان حصول جميع الناس على الغذاء. ومن خلال تطبيق ممارسات الزراعة [٣١] المستدامة والاستثمار في البحث العلمي وتحسين البنية التحتية ودعم اسر المعيشية ذات الدخل المنخفض، يمكننا تحقيق هدف امن الغذائي وبناء مجتمع أكثر صحة ورخاء للجميع.

ثانيا- الميزانيات المخصصة الإنتاج وتوفير الغذاء:

وتعتبر موازنات إنتاج اغذية وتوفيرها أمرا حيويا لتحقيق امن الغذائي، حيث أنها تلعب دورا رئيسيا في ضمان توفر الموارد اللازمة لتعزيز الانتاج الزراعي وضمان وصول اغذية إلى جميع شرائح المجتمع. من الضروري تخصيص جزء من الميزانية لدعم البحث والتطوير في مجالات الزراعة المستدامة والتقنيات الحديثة، مما يساعد على زيادة الانتاجية وتحسين جودة الغذاء. كما يجب أن تتضمن الميزانيات برامج دعم للمزارعين، وخاصة صغار المزارعين، لتوفير القروض الميسرة والتدريب. حيث سيساعد ذلك على تعزيز القدرات المحلية وتشجيع الابتكار في القطاع الزراعي.[٣٢] أن بيئة الاستثمار المناسبة يمكن أن تحفز زيادة الانتاجية والتكنولوجيات الجديدة. كما يجب أن تشمل الميزانيات برامج التوعية والتثقيف التي تثقيف المجتمعات المحلية حول أهمية امن الغذائي وسبل تحقيقه، بما في ذلك تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة و الاستهلاك المسؤول.[٣٣] ونجد ان في دولة العراق يتم تخصيص ميزانيات الإنتاج الغذاء وتوفيره كجزء أساسي من الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق امن الغذائي. ومع ذلك، تواجه هذه الميزانيات العديد من التحديات، مثل نقص التمويل وعدم كفاية الدعم الفني للمزارعين. وتشمل الميزانيات المخصصة مشاريع العادة تأهيل أراضي واستصلاحها، فضال عن توفير البذور واسمدة. ومع ذلك، فإن هذه الميزانيات غالبا ما تكون غير كافية لضمان الاكتفاء الذاتي، مما يتطلب المزيد من الاستثمار والتخطيط الاستراتيجي لتعزيز الانتاج الزراعي وتنويعه، وتحسين سبل عيش المزارعين.[٣٤]

الجدول (٥): نصيب استيراد الغذاء من الموازنة العامة للدولة من عام٢٠٠٣حتى عام ٢٠٢٣

الستة	مقدار الموازنة المخصصة لاستيراد الغذاء (مليون)	النسبة من إجمالي الموازنة(%)	الفئات الغذائية المستوردة	الأحداث السياسية والاقتصادية المؤثرة
2003	500	5%	-حبوب، اقراص غذائية	الغزو الأمريكي وتداعيته
2005	700	7%	دقيق، أوز، زيت	استتباب الأوضاع الأمنية نسبيا
2008	1,000	10%	لكر، شاي، قهوة	بداية الاستقرار الأمني ونمو الاقتصاد
2011	1,500	12%	خضروات، فواكه	صعود الاحتجاجات الشعبية لتوفير النظام
2015	2,000	15%	شتى أنواع الحبوب	الأزمة الاقتصادية بسبب انخفاض أسعار
2018	2,500	18%	لحوم، دواء، معجنات	الصراعات الداخلية وتداعياتها على الا
2020	3,000	20%	جميع أنواع الطعام	تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد
2022	2,800	17%	-حبوب، مواد غذائية أساسية	التعافي من الجائحة وتوجهات الإصلاح
2023	3,200	19%	جميع أنواع الحبوب	الأزمات العالمية وتأثيرها على الأسعار

المصدر :وزارة المالية، مقدار الموازنة المخصصة الاستيراد الغذاء، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٣-٢٠٢٣ .

تشير البيانات إلى زيادة ملحوظة في المخصصات المالية للواردات الغذائية على مر السنين، مما يعكس الاعتماد المتزايد على اسواق الخارجية لتلبية احتياجات البالد الغذائية. وساهمت احداث السياسية، لاسيما في سنوات الاضطرابات السياسية أو الاقتصادية مثل عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠، في زيادة هذه المخصصات بشكل كبير، مما يدل على ضرورة استجابة الحكومة لتعزيز امن الغذائي خلال ازمات. تشير الزيادة في النسبة المئوية من إجمالي مخصصات الموازنة إلى أن الحكومة أعطت أولوية أكبر للواردات الغذائية، مما يعكس القلق المستمر بشأن استقرار الإمدادات الغذائية، خاصة في السنوات التي تواجه فيها البالد أزمات مختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن موقع العراق الجغرافي يلعب دورًا مهمًا في صياغة سياساته الغذائية، إذ يعتمد البلد على استيراد ٦٠-٨٠% من احتياجاته الغذائية. ما يعكس ارتباطًا وثيقًا بالأسواق الدولية .[٣٥] وتعكس العالقات الاقتصادية الداخلية والخارجية مجموعة من الاتفاقيات التجارية مع دول الجوار واسواق الدولية، مما يستلزم نوعا من الدبلوماسية الاقتصادية لضمان التدفق المنتظم للسلع الغذائية.[٣٦]

المبحث الثالث

التوقعات المستقبلية لقطاع الزراع في العراق

هناك آفاق واعدة لمستقبل القطاع الزراعي في العراق. ويمكن تحقيق ذلك من خلال اعتماد استراتيجيات وطنية تشمل تحسين إدارة الموارد

المائية، وتطوير نظم الزراعة المائية الفعالة، وتشجيع البحث العلمي لتطوير أصناف محاصيل مقاومة للجفاف. كما يسهم الاستثمار في التعليم والتدريب الزراعي في تعزيز مهارات المزارعين ورفع الانتاجية.[٣٧] ، يمكن للعراق الاستفادة من تجارب الدول اخرى التي نجحت في تطوير قطاعاتها الزراعية، مما يسمح له بتحسين جودة المنتجات وزيادة القدرة التنافسية في أسواق الإقليمية والدولية. وسيساعد تعزيز الشراكات مع المنظمات المحلية والدولية على توفير الدعم الفني والمالي لنمو القطاع.[٣٨] ونجد ان هناك حاجة إلى استراتيجية واضحة لضمان استدامة التنمية الزراعية. ونستعرض في الجدول التالي الاتجاهات الحالية في قطاع الزراعة في العراق مع التركيز على الافاق المستقبلية.

الجدول(٦): الاتجاهات الحالية في قطاع الزراعة في العراق مع التركيز على الافاق المستقبلية

آفاق المستقبل	الفرص	التحديات	الوضع الحالي	العنصر
تحسين تقنيات الزراعة تشجيع العمل في القطاع	زيادة الطلب المحلي برامج التدريب	تلوث المياه وقلة الموارد هجرة الشباب	تراجع ملحوظ في الانتاج نسبة عالية من البطالة	الانتاج الزراعي العمالة الزراعية
مشاريع تنموية جديدة تطوير الزراعة الذكية	الشراكة مع القطاع الخص إدخال تقنيات .حديثة	ضعف البنية التحتية قلة الوعي بالتقنيات الحديثة	استثمار منخفض استخدام محدود للتكنولوجيا	الاستثمارات التكنولوجيا

يعكس الجدول أعاله مجموعة من العناصر الرئيسية التي تؤثر على حالة القطاع الزراعي في العراق. ويتسم الوضع الحالي بانخفاض إنتاج المحاصيل اساسية، بينما تبرز التحديات المستمرة مثل تدهور مياه الري والتصحر. ومن ناحية أخرى، فإن الفرص، مثل زيادة الطلب على المنتجات المحلية، تدفع إلى تحسين الانتاجية. ويحمل المستقبل وعودا كبيرة لتحسين هذا القطاع. ويمكن أن تساهم التكنولوجيا الزراعية المحسنة وتدريب العمال وزيادة الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة. وال بد من تضافر الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص والمزارعين لضمان مستقبل زراعي مزدهر للعراق.[٣٩] ومن خلال تحليل الجدول، يتضح أنه يمكن التغلب على التحديات الحالية من خلال الاستفادة من الفرص المتاحة والتركيز على الابتكار والتعاون. كما أن العمل على تحقيق الاستدامة الزراعية سيعود بالنفع على

المجتمع ككل ويضمن امن الغذائي للأجيال القادمة.[٤٠]يتمثل أحد السيناريوهات المهمة في تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة. ويمكن أن يؤدي إدخال أساليب الزراعة الذكية وتطبيقات الري الحديثة إلى زيادة الانتاجية وتقليل الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي تدريب المزارعين على أساليب الزراعة المستدامة إلى تحسين جودة المحاصيل والمساهمة في تعزيز امن الغذائي.

وفيما يتعلق بأمن المائي، يعتبر سيناريو تحسين إدارة الموارد المائية أولوية ملحة. فمع تزايد الفقر المائي، يجب على العراق تطوير استراتيجيات فعالة للاستفادة من الموارد المائية المتاحة، من خلال مشاريع الري وتحلية المياه والتقنيات المبتكرة للحفاظ على المياه.[٤١] يتطلب مستقبل ناجح لقطاع الزراعة في العراق تعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص. كما أن الاستثمار في البنية التحتية الزراعية ودعم السياسات التي تشجع الاستثمار في القطاعات المرتبطة بالزراعة سيمكن العراق من تحسين قدرته التنافسية الإقليمية والدولية. فإن التوقعات بالنسبة لقطاع الزراعة في العراق تبعث على التفاؤل، شريطة أن يعمل جميع أصحاب المصلحة معا لتحويل التحديات إلى فرص. فمن خلال الابتكار والتعاون والإدارة المستدامة، يمكن لقطاع الزراعة أن يلعب دورا محوريا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق.[٤٢]

النتائج:

1- الآمن الغذائي في الجغرافية السياسية يعالج قضايا محلية ذات بعد عالمي ولذا ترى ان الاقتصادات الزراعية تحتاج الى تحسين من خلال تبني تقنيات حديثة ومتطورة .

2- السيادة الغذائية هي بديل لنموذج الآمن الغذائي فهي تسعى لتتبع الأسباب الحقيقية التي تقود الى الجوع والفقر وتتحدى الذين يسيطرون على الانتاج وتوزيع الغذاء عالميا .

3- فرض الواقع الجغرافي السياسي لألمن الغذائي في العراق تحديات ساهمت في تهديد الآمن

الغذائي بعد عام ٢٠٠٣ ال سيما في نقص المياه واستخدام الأساليب الزراعية القديمة وهجرة الزراعين وتجريف الأراضي الزراعية .

4- عدم تنفيذ حزمة من السياسيات والإجراءات الهادفة في دعم القطاع الزراعي على الرغم من المحاولات والإجراءات الموجودة في تذليل العقبات ودعم القطاع الزراعي .

5- نقص التمويل وعدم كفاية الدعم الفني للمزارعين. وتشمل الميزانيات المخصصة مشاريع إلعادةتأهيل اراضي واستصلاحها، فضال عن توفير البذور واسمدة.

الهوامش:

(١) كمال حوشين، إشكالية العقار الفلاحي والأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية،٢٠٠٠ ، ص.٨٨

(٢) مشري سلمى ، الحق في الأمن السياسي ،رسالة ماجستير، قانون عام وحقوق الانسان،كلية حقوق الانسان والعلوم
السياسية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ٢٠١٠، ص.٢٧

[٣] فؤاد النمري ، الأمن الغذائي في العراق، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق، ٢٠١٧ ،ص٦٠

[٢] ،محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا السياسية المعاصرة – دراسة الجغرافيا والعلاقات الدولية ، مكتبة الانجلو مصرية ،مطبعة محمد عبد الكريم حسان ،٢٠١٠ ، ص١٢٢

[٥] جاسم السعدي، الأمن الغذائي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الع ارق ، دار الكتب العلمية ، العراق ،٢٠٢٠،ص٥٢

[٦] علي الشمري، الأمن الغذائي في العراق: التحديات والحلول ، جامعة بغداد، العراق ، ٢٠١٩ ،ص٩٨

[٣] هدى العزاوي، السياسات الغذائية وأثرها على الأمن الغذائي في العراق ، مركز الدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠٢٠ ،٤٤ ص

[٨] هدى العزاوي، السياسات الغذائية وأثرها على الأمن الغذائي في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠٢٠،ص٣٥

[٩] هدى العزاوي، السياسات الغذائية وأثرها على الأمن الغذائي في العراق، مصدر سابق ،ص٤٥

[١٠] علي الشمري، الأمن الغذائي في العراق: التحديات والحلول ، مصدر سابق ،ص١٠٥

[٢]عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب ، واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط يغديه الصراع والإرهاب ، دار ناشري للنشر الالكتروني ، ٢٠١٥ ،ص١٣٠

[٣] فؤاد النمري ، الأمن الغذائي في العراق، مصدر سابق ،ص٤٥

[٤] شنا فائق جميل ، ،مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولة التقسيم ، رسالة ماجستير ،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، كلية القانون والسياسية ، كلية العلوم السياسية ،٢٠٠٩ ، ص٢٣ .

[١٤] فؤاد النمري ، الأمن الغذائي في العراق، مصدر سابق ،ص٨٧

[٢]عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب ، واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط يغديه الصراع والإرهاب ، دار ناشريه للنشر الالكتروني،٢٠١٥، ص١٣٤ ،ص٨٩ ، ص٩٠

الأمن الغذائي في العراق: التحديات والحلول ، مصدر سابق الأمن الغذائي في العراق: التحديات والحلول ، مصدر سابق ،ص٩٩

[١٦] علي الشمري، (٤) علي الشمري، (٢) المصدر نفسه

[١٨] يحيى يكور، البعد السياسي للأمن الغذائي العربي ، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي ، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد٣، السنة١٤،)يوليو–سبتمبر (، الخرطوم ، ١٩٩٥م ، ص١٣

(٣) ستار شدهان شياع الزهيري ،الإصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق بعد ٢٠٠٣ وآفاقها المستقبلية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١٥ ، ص١٢٠

(٤) المصدر نفسه ، ص١٢١

(١) ستار شدهان شياع الزهيري، الإصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق بعد ٢٠٠٣ وآفاقها المستقبلية ، ، ص١٣٠

[٢١] جاسم السعدي، الأمن الغذائي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الع ارق ، مصدر سابق ،ص٥٢

(٢) جاسم السعدي، الأمن الغذائي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق ، مصدر سابق ، ص٥٤

(٣) احمد فكاك البدراني ، حقوق وحريات المواطن في الدساتير العراقية دراسة تاريخية مقارنة ، دراسات إقليمية ، عدد١٣

، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥ ، ص٣٣ .

[٢٤] محمد جميل ، واقع الزراعة والامن الغذائي ، رؤية مستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة ، ورقة مقدمة الى المنتدى

الاقتصادي الوطني ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٤

(٥) محمد جميل ، واقع الزراعة والامن الغذائي ، مصدر سابق ، ص٥

[٢٦] علي الشمري، الأمن الغذائي في العراق: التحديات والحلول ، مصدر سابق ،ص٨٩

(٢) محمد جميل ، واقع الزراعة والامن الغذائي ، مصدر سابق ، ص١١

[٢٨] يحيى يكور، البعد السياسي للأمن الغذائي العربي ، مصدر سابق ، ص.١٣

(٢)وليد عبد جبر ، الأمن الانساني والتنمية البشرية المستدامة العراق نموذجا ، مجلة كلية التربية ، العدد السادس ، جامعة

واسط ، ٢٠٠٩ ، ص١٢٢

[٣٠] محمد جميل ، واقع الزراعة والامن الغذائي ، مصدر سابق ، ص.١٤ (١) محمد جميل ، واقع الزراعة والامن الغذائي ، مصدر سابق ، ص١٥

[٣٢] عبد القادر زريق المخادمي، الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، دمشق ،

سورية ،٢٠٠٤م

[٣٣] طلعت محمد طاهر البوتاني، الأمن الغذائي العراقي بمنظور الجغرافية السياسية ، اطروحة دكتوراه)غير منشورة(، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١١ ، ١٣٦-١٣٤.

(٤)جاسم السعدي، الأمن الغذائي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق ، مصدر سابق ،ص٥٥

[٣٥] ليلى انيس جاد عبد الرحمن التغيرات المناخية وتداعياتها على التنمية، مكتبة الاسرة، ٢٠٠١،ص٢٥

[٢] حسن لطيف الزبيدي وصادق جبر فخري ،الإرهاب وأثاره في التنمية البشرية في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، عدد ٢٩ ، ٢٠١٣، ص.٢٣

[٣] خميس خلف الفهداوي و مازن عيسى الشيخ راضي، التنمية الاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠٠٠،ص ١١٩.

[٣٨]علي صاحب طالب الموسوي، ظاهرة التصحر مشكلة بيئية خطيرة ، دراسة جغرافية لاسبابها وابعادها عالمياً وقطرياً ، مجلة البحوث الجغرافية، العدد٩،كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة،٢٠٠٨، ص٥٩

(٢)ناجي ساري فارس، التحديات التي. تواجه التنمية الاقتصادية في العراق وسبل معالجتها، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الأول، العدد ٣٧، ٢٠١٦، ص .٧٩

(٣) محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، أثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠، ص ٣٥. – ٣٣

(١)صلاح عامر أبو هونه البديري، تحليل استراتيجية التنمية الاقتصادية في العراق والخيارات البديلة للمدة) ١٩٩٠ – (٢٠٠٩، رسالة ماجستير، كلية الإدارة

والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، ٢٠١٠، ص ٧ – ٩

(٤٢) ناظم نواف الشمري، سيادة العراق الوطنية، الواقع وآفاق المستقبل، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد،٢١ ،٢٠٢١ ص٨٠.

المصادر والمراجع:

١. كمال حوشين، إشكالية العقار الفلاحي والأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية،٢٠٠٠ .

٢. مشري سلمى ، الحق في الأمن السياسي ،رسالة ماجستير، قانون عام وحقوق الانسان،كلية حقوق الانسان والعلوم السياسية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ٢٠١٠.

٣. فؤاد النمري ، الأمن الغذائي في العراق، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق، ٢٠١٧ .

٤. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا السياسية المعاصرة – دراسة الجغرافيا والعلاقات الدولية ، مكتبة الانجلو مصرية ،مطبعة محمد عبد الكريم حسان ،٢٠١٠ .

جاسم السعدي، الأمن الغذائي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق ، دار الكتب العلمية ، العراق ،٢٠٢٠.

٥. علي الشمري، الأمن الغذائي في العراق: التحديات والحلول ، جامعة بغداد، العراق ، ٢٠١٩ .

٦. هدى العزاوي، السياسات الغذائية وأثرها على الأمن الغذائي في العراق ، مركز الدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠٢٠ .

٧. هدى العزاوي، السياسات الغذائية وأثرها على الأمن الغذائي في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠٢٠ .

٨. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب ، واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط يغديه الصراع والإرهاب ، دار ناشري للنشر الالكتروني ، ٢٠١٥

٩. شنا فائق جميل ، ،مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولة التقسيم ، رسالة ماجستير ،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، كلية القانون والسياسية ، كلية العلوم السياسية ،٢٠٠٩ .

١٠.عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب ، واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط يغديه الصراع والإرهاب ، دار ناشريه للنشر الالكتروني،.٢٠١٥

١١.يحيى يكور، البعد السياسي للأمن الغذائي العربي ، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي ، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد٣، السنة١٤،)يوليو–سبتمبر (، الخرطوم ، ١٩٩٥م . وآفاقها ستار شدهان شياع الزهيري ،الإصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق بعد٢٠٠٣.

١٢.المستقبلية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١٥ .

١٣.ستار شدهان شياع الزهيري، الإصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق بعد ٢٠٠٣ وآفاقها المستقبلية .

١٤.احمد فكاك البدراني ، حقوق وحريات المواطن في الدساتير العراقية دراسة تاريخية مقارنة ، دراسات إقليمية ، عدد١٣ ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥ .

١٥.محمد جميل ، واقع الزراعة والامن الغذائي ، رؤية مستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة ، ورقة مقدمة الى المنتدى الاقتصادي الوطني ، بغداد ، ٢٠٠٩ .

١٦. وليد عبد جبر ، الأمن الانساني والتنمية البشرية المستدامة العراق نموذجا ، مجلة كلية التربية ، العدد السادس ، جامعة واسط ، ٢٠٠٩ .
١٧.عبد القادر زريق المخادمي، الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، دمشق ، سورية ،٢٠٠٤م
١٨.طلعت محمد طاهر البوتاني، الأمن الغذائي العراقي بمنظور الجغرافية السياسية ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١١ .
١٩.ليلى انيس جاد عبد الرحمن التغيرات المناخية وتداعياتها على التنمية، مكتبة الاسرة، ٢٠٠١ .
٢٠.حسن لطيف الزبيدي وصادق جبر فخري ،الإرهاب وأثاره في التنمية البشرية في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، عدد ٢٩ ، .٢٠١٣
٢١.خميس خلف الفهداوي و مازن عيسى الشيخ راضي، التنمية الاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق،
٢٢.علي صاحب طالب الموسوي، ظاهرة التصحر مشكلة بيئية خطيرة ، دراسة جغرافية لاسبابها ٢٠٠٠، وابعادها عالمياً وقطرياً ، مجلة البحوث الجغرافية، العدد٩،كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة،.٢٠٠٨
٢٣.ناجي ساري فارس، التحديات التي. تواجه التنمية الاقتصادية في العراق وسبل معالجتها، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الأول، العدد ٣٧، ٢٠١٦.
٢٤.محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، أثراء للنشر والتوزيع، الأردن، .٢٠١٠
٢٥.صلاح عامر أبو هونه البديري، تحليل استراتيجية التنمية الاقتصادية في العراق والخيارات البديلة للمدة(١٩٩٠) – (٢٠٠٩، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، .٢٠١٠
٢٦.ناظم نواف الشمري، سيادة العراق الوطنية، الواقع وآفاق المستقبل، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد،٢١ ، ٢٠٢١ .

References Sources and

1. Kamal Houchin, The Problem of Agricultural Real Estate and Food Security, PhD Thesis, Faculty of Economics, .٢٠٠٠
2. Mashri Salma, The Right to Political Security, Master's Thesis, Public Law and Human Rights, Faculty of Human Rights and Political Science, Ferhat Abbas University, Setif, .٢٠١٠
3. Fouad Al-Nimri, Food Security in Iraq, General Cultural Affairs House, Iraq, .٢٠١٧
4. Muhammad Abdul-Ghani Saudi, Contemporary Political Geography - Study of Geography and International Relations, Anglo-Egyptian Library, Muhammad Abdul Karim Hassan Printing Press, .٢٠١٠
5. Jassim Al-Saadi, Food Security and its Economic and Social Impacts in Iraq, Scientific Books House, Iraq, .٢٠٢٠
6. Ali Al-Shammari, Food Security in Iraq: Challenges and Solutions, University of Baghdad, Iraq, .٢٠١٩

7. Huda Al-Azzawi, Food Policies and Their Impact on Food Security in Iraq, Center for Strategic Studies, Iraq, .٢٠٢٠
8. Huda Al-Azzawi, Food Policies and Their Impact on Food Security in Iraq, Center for Strategic Studies, Iraq, .٢٠٢٠
9. Abdul Hafeez Abdul Rahim Mahboub, A New Geopolitical Reality in the Middle East Fueled by Conflict and Terrorism, Nasheri Electronic Publishing House, .٢٠١٥
10. Shana Faeq Jameel, The Future of Iraq between State Building and Attempted Partition, Master's Thesis, Arab Open Academy in Denmark, Faculty of Law and Politics, Faculty of Political Science, .٢٠٠٩
11. Abdul Hafeez Abdul Rahim Mahboub, A New Geopolitical Reality in the Middle East Fueled by Conflict and Terrorism, Nasheri Electronic Publishing House, .٢٠١٥
12. Yahya Yakour, The Political Dimension of Arab Food Security, Journal of Agriculture and Development in the Arab World, Arab Organization for Agricultural Development Press, Issue ٣, Year ١٤, (July-September), Khartoum, .١٩٩٥
13. Sattar Shadhan Shiaa Al-Zuhairi, Political and Economic Reforms in Iraq after ٢٠٠٣and Their Future Prospects, PhD Thesis, College of Political Science, University of Nahrain, .٢٠١٥
14. Sattar Shadhan Shiaa Al-Zuhairi, Political and Economic Reforms in Iraq after ٢٠٠٣and Their Future Prospects.
15. Ahmed Fakkak Al-Badrani, Citizens' Rights and Freedoms in Iraqi Constitutions: A Comparative Historical Study, Regional Studies, Issue ١٣, Center for Regional Studies, University of Mosul, .٢٠٠٥
16. Muhammad Jamil, The Reality of Agriculture and Food Security, A Future Vision for Sustainable Agricultural Development, Paper Submitted to the National Economic Forum, Baghdad, .٢٠٠٩
17. Walid Abdul Jabbar, Human Security and Sustainable Human Development: Iraq as a Model, Journal of the College of Education, Issue Six, University of Wasit, .٢٠٠٩
18. Abdul Qader Zurayq Al-Makhademi, Arab Water Security between Needs and Requirements, Second Edition, Dar Al-Fikr, Damascus, Syria, .٢٠٠٤
19. Talat Muhammad Tahir Al-Butani, Iraqi Food Security from a Geopolitical Perspective, PhD Thesis (Unpublished), College of Education, University of Mosul, .٢٠١١
20. Laila Anis Jad Abdul Rahman, Climate Change and its Implications for Development, Family Library, ٢٠٠١
21. Hassan Latif Al-Zubaidi and Sadiq Jabr Fakhri, Terrorism and its Effects on Human Development in Iraq, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue ٢٩, .٢٠١٣
22. Khamis Khalaf Al-Fahdawi and Mazen Issa Al-Sheikh Radhi, Economic Development, University of Kufa, Iraq, .٢٠٠٠
23. Ali Sahib Talib Al-Moussawi, The Phenomenon of Desertification is a Serious Environmental Problem, a Geographical Study of Its Causes and Dimensions

26. Salah Amer Abu Huna Al-Badri, Analysis of the Economic Development Strategy in Iraq and Alternative Options for the Period (١٩٩٠-٢٠٠٩), Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah, Iraq, .٢٠١٠

Nazim Nawaf Al-Shammari, Iraq's National Sovereignty, Reality and Future Prospects, Political and International Journal, College of Political Science, Al-Mustansiriya University, Baghdad, Issu

Globally and Nationally, Journal of Geographical Research, Issue ٩, College of Education for Girls, University of Kufa, .٢٠٠٨

24. Naji Sari Faris, The Challenges That. Economic development in Iraq and ways to address it, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume ١, Issue ٣٧, .٢٠١٦

25. Muhammad Salih Turki Al-Quraishi, Development Economics, Ithraa Publishing and Distribution, Jordan, .٢٠١٠